

باقر ابراهيم*

■ بات من الامور الواضحة، ان مشروع الغزو الاجنبي، ما كان ليبر، لولا استثمار الثغرات والخلافات الداخلية، التي سعى جاهدا لتوظيفا في تيرير عبر بلادنا، ثم لتبرير استمر الغزو.

ورغم استثمار مواقف بعض القوى التي خانت الوطن وعاونت الاجنبي في غزوه، فإن المجتمع العراقي، وخالفا لما صوره المتعاونون مع الاحتلال، اظهر قدرا من التماسك الواضح، وشككا في البداية، ثم رافضا لدعاى الغزاة، بانهم انما جاءوا لتحريره وتحسين اوضاعه، لذلك هيا الغزاة واعاونهم مسبقا، نمطا من التخريب والعنف المنظم، تؤديه عصابات مدربة، ادعت لهذا الغرض.

كان من بين الاهداف في تنويع فعاليات تلك العصابات، وشمولها مع مكونات الجيش العراقي، وخاصة نخبة المثقفة، وبيوترة متصاعدا لتعويض رؤية المواطن البسيط، وحمله على عدم التمييز بين هذه الجرائم وبين الواجهة الوطنية للاحتلال.

ولو سعوا لاختفاء العريكة من اجل تحرير الوطن، لتضعب، او ينصف وقعتها، وسط الضصيح عن حرب وهمية اسمها «الرب الهلية»، التي صنعت في الخرف السوداء لاحتلال، بهدف طحن الشعب واغراقه بالدماء والخراب كي يرضخ له.

مع الاقرار بان الاحتلال هو المسؤول عن افعال تلك العصابات، المنظم، ولكن تبقى واضحة علامة الإستفهام عن دور بعض القوى الراضفة لاحتلال والراغبة في الخلاص منه، وانجاز الاستقلال الوطني، في الانتور تلك الفتنة الدامية.

لذلك نتتباب حالة من الاستفراب والاسي، كل الوطنين المخلصين حين يلاحظون ان بعض القوى والشخصيات الوطنية، سُئدرج للتحريض المقصودة والمدروسة، للإيقاع بينها، ولحملها على ترمي المسؤولية على بعضها الآخر، وبالتالي، لتوفر الفرصة للفاع الرئيسي لاختفاء لغته، بل أكثر من ذلك، لعاثه فرصة الإرعاء بانه عنصر توازن بين الاطراف العراقية وحتى حمامة سلام، تصلح ذات البين؛

ولو تقصينا الموضوعات التي تجربها تلك التحريعات، لتقسيم الصف الوطني، لوجدنا انها تشمل كل جانب دون استثناء، كما تركز على ما هو مشير بهتضام الناس، وما يمكن ان يجد صدى او استجابة، بهذا القبر او ذاك.

من ذلك مثلا، التذكير بخلافات الماضي، وبصراعات الماضي، بين القوى التي تقف حاليا موقفا موحدا عن الاحتلال، او الدفع نحو الاعتزاز بالقطر بالذوق والخراب، او التصديق للمتخاصمين كي تطفي خلافاتهم البينية على العام المشترك ضد المحتلين، وليتحول الخصم الثانوي الى الرئيسي.

علي حسن الفواز*

■ يبدو ان المشكلة الفلسطينية في طريقها لتتحول الى مشكلة عربية عربية جديدة ومشكلة اسلامية اسلامية جديدة، وان امريكا تسعى لتكريس صراع هذه الثنائيات وانتزاح المشكلة من نسقها الصراعي القديم القائم بين العرب واسرائيل ولى الفلسطينيين والاسرائيليين الى مخرجات صراع أكثر تعقيدا!! إذ أخذت هذه الصراعات طابع مواجهات مكشوفة بين حركة حماس وجناحها العسكري وخظاياها العقائدية، وبين حركة فتح ومؤسساتها العسكرية والسياسية ومنظومتها الأمنية القديمة، حتى بدأ مسلسل التصفيات الدموية حاضرا في المشهد الفلسطيني بقو!!! وتطلعت ازاء لغة الحوار وغاب العهل والمنطق والمرجعيات التضاللية المشتركة عن الضرور في اجدة المتحاورين او المتخاصمين!! وباتت لغة التهديد والوعيد هي اللغة الحاضرة التي نشد الانعصاب وتحرك النوايا وتجهج البنادق ومكان الشارح الفلسطيني السري والعنفي، وتحول الشرح الامني الى أمر ملقح بعد تصفية العديد من مرادي الطرفين ورموزها الأمنية، ولعل الفضل الاولي على الاتفاق على وثيقة الاسرى وعدم قدرة المتفاوضين على الاتيان بشيء جديد وتصعيد الحملات والدامهات والاعتبالات الاسرائيلية لقيادات وقواعد المنظمات الفلسطينية ومنع الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس من العمل واريك مشروعها فضلا عن الفشل الاخطر في الاتفاق على الاعلان عن حكومة وحدة وطنية، هو الذي اسهم في خلق اجواء اضطرابية اولعت في تهييج الشارح الفلسطيني ضد حكومة حماس يسبب عدم قدرتها على سلك زمام الامور اولا وعدم قدرتها الاجرائية على تنفيذ مشروع واحد ثانيا؛
حد فتمثّلها في دفع رواتب الموظفين وجارات الامن والمؤسسات الاخرى، كل هذا يحدث وسط صمت عربي غريب، وتطمين امريكي مناور يلزم الادارة الفلسطينية بالالتزام بقواعد وسياقات المجتمع الدولي والاتفاقات الدولية كما يسميها الرئيس محمد عباس في خطابه السياسية المتكررة والتي تعني اصلا الاعتراف باسرائيل والتحاور معها على اساس تنفيذ فكرة الدولة القائمة حسب الدعاوى الامريكية!!! بضرورة وجود دولتين متعايشتين بسلام!! ولكن اية دولتين!!

ان خطاب الشارح الاسماعيل هنيئ الاخير يوشر الى خطورة مرحلة ما بعد ازمة السرد القادمة ضمن التعرّب ومنع العرب عن الضغطة على امريكا لحلحلة هذه الازمة في اطار معيقاتها التي افرزتها الانتخابات او في اطار السياسة لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتعترف بال دولة الفلسطينية القائمة ضمن حدود 1976 لكن دون الاعتراف باسرائيل والاتقاع على مساهمته برفده ضمن طرفين، وهو الامر الذي ترفضه امريكا واسرائيل ولا يرضه حركة فتح ثانيا!! وان الدول العربية تركته وحيدا دون دعم ودون مساعدات ترقى الى ايجاد حلول واقعية

بقلم: نضال حمد*

■ أخيرا انتهت أعمال أكبر محكمة تمثيلية مزيفة شهدها التاريخ الحديث، انتهت محكمة الرئيس العراقي الأسير صدام حسين وعقبائه بسلسلة من الأحكام التي تراوحت بين السجن 15 عاما أو مدى الحياة وبين الأعدام. انتهت حين أصدر قاضي محكمة الدمام رؤوف رشيد، محمد حكما بإعدام الرئيس صدام حسين بشياً.

«معارضضا بذلك رغبة الرئيس الأسير في الموت رميا بالرصاص». كذلك بإعدام برزان التكريتي أحمد غير الشقيق لصدام حسين، وبلغت بقاض عواد محمد البندر. أما الاستثناء الوحيد فكان من نصيب محمد الحزامي الذي قتلت المحكمة أنه بريء لعدم توفر الأدلة ضده وحكمت بإطلاق سراحه بعد تبرئته. طبعاً هذه جهات لتعطي انطباعاً للعالم وكأن المحكمة عادلة وقانونية ولم تشبهها شائبة منذ أسسها بيزير أول حاكم للاحتلال الأمريكي في العراق، والذي نهب ملايين الدولارات من ثروات الشعب العراقي قبل وعندما غادر أرض السواد. وقد تكلفت المهلة في المحكمة بقيام القاضي- الجلال بطرد الحامي الأمريكي رامزي كاراك (وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ومحامي الرئيس العراقي الأسير) من قاعة المحكمة. وكان نفس هذا القاضي ومن قبله الذين سبقوه في العمل في تلك المحكمة يمارسون شعاع المنع على محامي الرئيس صدام ومعاونيه. وقد تقدمت المحكمة مسرحية المحاكمة على شاشات التلفزة. لذلك لا نرى للجمهور ولتكار المهزلة عبر الكتابة عنها. وتترك الحكم

أما الذي سنتحدث عنه هو المصلحة في اعدام الرئيس الأسير ومن معه من أسرى العراق. فهل هناك مصلحة عراقية حقيقية في اعدام صدام حسين ومن معه؟ باعتبارنا لا يوجد مصلحة عراقية بل هناك مصلحة أمريكية بريطانية. لن بوش ويلبر ومعهم حلفاؤهم في احتلال العراق وتدميرهم قد غاصوا عميقاً في الوحل العراقي، ومطلوب منهم ومن أحزابهم الحاكمة الخروج

طائفة جديدة تظهر في العراق:

هل تجرؤ القيادات الوطنية على الاتحاد؟

من اساليب الاثارة ايضا، الطعن بالقيادة والرموز، او تحريك حافز الكرامة الشخصية، ومنها الاثارة الخارجية التي تمس علاقات العراق العربية او الالقيمية، وما في ذلك من حساسيات مفهومة.

تواجه الحركة الوطنية العراقية، في ظروفها الصعبة والمعقدة الآن، اخطار وتحديات لا مئيل لها، منذ تاسيس الدولة العراقية الحديثة، فهي بحاجة ماسة الى تنويع فعاليات تلك العصابات، وللمهاد لمراجعة اخطاء الماضي وتصحيحها، ومن اجل التجديد وتلبية متطلبات التحرير والديمقراطية والبناء المقبل، بعقل مستنير يجمع ولا يفرق.

لذلك يجب ان يجمع الراي الوطني والفلة الوطني، على مصلحة الانتقاد ورفض الشبهة المقتضية لدئ البعض، لا تزال على السجلات المتبادلة، تحت اى ذريعة كانت، علما ان جميع من يمارسونها، ينسبون لانفسهم مهمة الدفاع عن الصالح الوطني.

وحين يصغر محترفو السجلات داخل الصف الوطني، وخصوصا حين يصار الى التقد الجارح، او الفضاضح، والتزكير على السبير والمواقف الشخصية، لا على الفكر والموقف السياسي العملي، فإن الراي العام الواعي، سينتهي بالتاكيد الى الملل واستهجان هذا الجهد السلبى، خاصة في ظروف الحمن والشائنة.

قبل ايام، جابلنى احد الاسدقاء بعد خطر وباء الطائفية المستشري الان، هو يرى انه سيقبى حتى بعد تحرير العراق.

لا ينبغي بالطبع، الاستهانة بهذا الخطر، ويجب ان يبغى موضع الانتباه الدائم من قبل جميع القيادات الوطنية.

لكننا يجب ان نرى ايضا الناعمة السببية التي اظهرها المجتمع العراقي، فلم يكن سهلا، بل كان ذا دلالة كبيرة ان يرتفع في مدن النجف وكربلاء والبصرة، وفي الفلوجة وكركوك وكوتيت، شعار: لا شعيرة ولا سنية وحدة وحدة عراقية.

فهذا الشعار الذي تشناه اوساط واسعة من الشعب، يعنى انتكاس العصبية الطائفية، وظهور الطائفة الجديدة، التي ينضم اليها الاكراد والتركمان والكلدانيون والاشوريون والصابئية، ويقيه مكونات العراق الاخرى.

قبل لينا، انكم في دعواتكم الى الوحدة الوطنية، واصراركم عليها، انما تضربون على حديد بارد، وقال اخرون، انكم تغربون خارج السرب؛ ولكن حينما يضرب جميع الذين تمهم استعادة

ازمة الصراع الفلسطيني؛ من يبحث عن قابيل اخر؟

ان الموقف الامريكي ليس سانجا وليس انفعاليا بقدر ما هو موقف يسعى الى تكريس الفرقة داخل المجتمع الفلسطيني والضغوط على جميع القوى السياسية بما فيها القوى ذات التاريخ الرومانسي في اجندا قوى اليسار الفلسطيني لاعادة حساباتها في ضوء حسابات المصالح ذاتها، حدالسعي الى تفكيك الموقف السياسي داخل حركة حماس بين الداخل الذي تقوده الحكومة ومنظومتها السياسية والقائدية ويخسر الخارج الذي يقوده خالد مشعل بكل حساباته السورية واليرانية!

لا شك ان استمرار هذا الموقف وتازيمه وخلق يؤر عسكرية تديم صناعة الازمة وتصعق لها خطابا مسفويا يقوم على الاعتذالات والخطف، حدما اعلنته كتاب الاصحى التابعة لحمزة فتح بانها ستقوم بتصفيية جميع قادة صراع سيجعل المستقبل غامضا ومجهولا ويرمي بيوتدي على القبول باهون الحلول فضلا عن ان اغلب الدول العربية تميل الى معالجة الازمة الفلسطينية باية طريقة كانت لتخلص من عقدة الذنب القديمة التي عايشها العهل العربي العكري والسياسي مع مسلسل الهزائم الطويل منذ عام 1948 وصولا الى صدمة قبر لبنان التي وضعت اسرائيل امام امتحان حقيقي ورفعتها من عطفستها وفرضت عليها اعادة حسابات الحقل والبغير في الصراعات القادمة، وربما كانت هذه النتائج الصادمة هي السبب الاعم في الاصرار على ضرورة تفكيك التصورات الصراعية وحرثها عن اتجاهاها الصحيح الى اتجاهاات ثانوية تكون ازاءها قوى ضعيفة لا يمكن ان تقرض شروطها في اية مرحلة تفاوضية.

ان فرض سياسات القوى والضعيف في الصراع العربي- الاسرائيلي ينطلق في اكثر تصوراته من مفاهيم اشتراكية وصعها شمعون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق والانتهازي الاكبر في الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، ان أكد بيريز في كتابه الحديث (الشرق الاوسط الجديد) على اهمية تشكيل الائتلاف السياسية في بلاد الشرق على اساس ومفاهيم وقواعد الامكان للدول المتخلفة في الساحة العالمية، و لا راي لها في السياسة) اي ان الدولة الضعيفة في بلاد الصراع لا تستشأرح حتى في امرها، وقد تكرر هذا الموضوع بعد تداعيات انهيار الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السراع الى خلق اقطاب صراعية جديدة تمثل اسرائيل القلطب الاكثر مركزية والفتح السحري لفق اشتباكات الصراعات التقليدية في النقطة التي تعد الاتغني في العالم والسيطرة عليها عبر خلق قوى ضعيفة فيها ويرتبط تصاعها بمعلة الاقتصاد الامريكي ومفاهيمه؛ وبالتالي خلق يؤر صراعية جديدة وداخلية بعيدا عن الصراع المركزي المعروف بذكرته في الذات العربية والاسلامية.

ويكرسو الفرقة بين رافضي الاحتلال وكارهيه، حينذاك يترتب على الجميع، كقوى وتيارات وهيئات وشخصيات وطنية، ان تلبني النداء العاجل الداعي لوحدة الجميع، دون تلكؤ او اشتراطات.

ان اهمية توحيد قوى الشعب، تعدنى الحاجة لمواجهة المخاطر الناهمة، التي تحملها اللحظة الراهنة، لتقوينا نحو توفير الضمانات لمستقبل النضال الشعبي من اجل تحرير العراق، ومن اجل اعادة بناء مؤسساته الرسمية والشعبية التي اصابها خراب كبير، ومن اجل تقدم البلاد الذي طمح اليه وضضى من اجله المكافحون

الاوائل.

لو تفحصنا تاريخ العراق السياسي القريب، لوجدنا انه يعج بوقائع الخلافات بين رجالاته وقواه التي طمحت الى انهاضه، رغم ان وقائع الوحدة، وتكوين جبهات النضال المشتركة، لم تكن نادرة او ضعيفة التأثير، بل كانت لها انعطافاتها الحاسمة في تطور العراق.

وهي اكدت ايضا ان الفرقة والصراعات بين تلك القوى والرجالات، وقعت دائما وراء الاحداث المأساوية.

من هنا، فقد صار الانسان البسيط، لا تخريبه البرامج المرتبئة لاجراول والمنغصات السياسية، او عودها الزاهية، بقدر ما تخزيه الرغبة الصادقة في توحيد قوى الشعب، ولو من اجل فرصة زمنية مريحة وآمنة.

بالارتباط مع عمق معاناة الشعب الراهنة، ووقائع صمود المقاومة الباسلة لاحتلال، وتضاعفها، فإن البدء بالفعاليات المشتركة بين القوى والشخصيات المناهضة لاحتلال، سيخلف الاجواء الصحية لتحقيق المطب الشعبي بقيام الجبهة الوطنية الموحدة.

وحين يكون هذا المطب الملح، موجها الى الجميع، دون استثناء، فهو يحتاج الى اليرادة والتأزلات المتبادلة، ويحتاج الى الجراة.

فهل تجرؤ القيادات الوطنية على الاتحاد؟

ما نحدّر منه من تحديات، يهدد العراق والامتنين العربية والاسلامية، وما نعدو اليه من حلول، في مقدمتها التوحيد بوجه تلك التحديات، تدعو له مؤسسات وتجمعات مرموقة ومانضون

عرب.

منها العشرات والحلول التي اقترحها الاستاذ معن بشور في مقالته التي نشرت يوم 14/تشرين الاول (اكتوبر) بعنوان: «العلاقات العربية اليرانية- الضروريات... والاشكاليات».

وعن تلك التحديات والحلول كتبت ، مضايي الرشيد في جريدة «الوطن،» يوم 5/تشرين الاول، تدعو فيها: «الاطراف الشعبية.. لا تصرخ في وجه كوندوليزا رايس وزيانيتها بصوت واحد، ان التقسيم السني الشيعي المفروض على المنطقة حاليا، لن يمر بسهولة مهما صرف عليه من اموال وسكب فوقه من الحبر».

وقالت، «يتطلب من الجميع ان يقفوا صفاً واحداً ضد التحزب الطائفي المقيت ويعلموا على الملأ، اننا امة شنية واحدة».

* كاتب من العراق

ومن هنا نجد ان اصرار الادارة الامريكية على فرض منظورها للصراع في المنطقة العربية ينطلق من خلال هذه التصورات في فرض سياسة القوة والسيطرة خاصة بعد احتلال العراق وتفكيك منظومته العسكرية العنيدة والتخريض على افعال الزمات في المنطقة العربية

مثل زمامات السودان وازمة لبنان وسورية وازمة الملف النووي اليراني والنعاسات الخفيرة على البيات الصراع والوضاع المنطقة خاصة محور دول الخليج العربي، ولا شك ان هذه الزمات هي جزء من خطاب الفتوة الذي يسعى الى فرض استحقاقات سياسية في اعادة انتاق مفهوم الشرق الاوسط السياسي والاقتصادي والقافي، اذ نجد ان الزيارات المتكررة لكوندوليزا رايس ووزيرة الخارجية الامريكية الى الشرق الاوسط ولقائعا مع قادة دول محور الشرق الاوسط وتصريحاتها المغلنة تكشف عن ان الخارطة الامريكية للمنطقة وتوزيع الادوار فيها ينطلق اصلا من اعادة قراة الاسوي بييرز القديم لكوندوليزا رايس هي القوة الفاعلة والمركز الاسماعي انتاج الرب الاكثون وفرص الهيمنات السياسية والاقتصادية مقابل وجود محيط سياسي وجغرافي يضم دولاً ضعيفة ومشغولة باعادة ترتيب الدولة (السوبر) وديناميتها المتسارع والصلاحيية والديمقراطية ومكافحة الارهاب العقائدي؛ والمتكشوفة على عولة الاقتصاد المتورطه حد العظم بشروط البنوك العالمية ومحاور اشتغالها المعقد!!

ان الازمة الفلسطينية الجديدة هي جزء في هذا الاتجاه الذي يفترض تفكيك كل الصراعات العربي، العسكري والسياسي والفكري لاسرائيل وفهجوم الشرق الاسط الجديد!! اذ ان الحديث عن الديمقراطية والاصلاح السياسي ومكافحة الارهاب يخضع لقياسات امريكية معروفة تنطلق من جوهر بناء الدولة الجديدة وقنوات وضعها في سياق اشكالي من الصراعات والارتباطات والواثيق والشروط التي تقرض عليها التفاعليات اطارية لازمة تحد من موعها في بناء الدولة المستقلة خارج التفخيرات الستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تضعها الولايات المتحدة الامريكية كاتار لشكل العلاقات الدولية في المنطقة.

ومن هنا فلنا مناص امام الفلسطينيين الاعداء قراءة مفلاتهم جيدا والبحث عن الحلول في اطار الشراكة الفلسطينية دون الاذخول في مشنات الصراع واصطناع الازمات والبحث عن طرف (ابوية) او عرباين ليسوا ابرياء، قد يتسعون الكثير من العصي في الطريق المؤدي الى الحل الذي يتفق عليه الجميع!! واعتقد ان الحل الفلسطيني – الفلسطيني – الفلسطيني سينبث المنطقة ازمة خطيرة قد تفتح اقباب من الملفات القديمة وتدينا الى المربع الاول او الازمة الاولى التي قد تطبق بانكثير من الوقائع والاشغالات المغلوثة، او ربما سحرض البعض على فك عقد واشتباكات (الاخوة) على طريقة استحضار قابيل اخر.

* كاتب من فلسطين

العنصرية الامريكية ضد العرب الامريكين!

د. جمال الجابلية*

■ لا تزال الجابليات المسلمة في امريكا تواجه رياحاً عنصرية عاتية من اليمين الامريكى المتطرف، فقد طالب مكتب مجلس العلاقات الاسلامية الأمريكية بجنوب ولاية كاليفورنيا (كير) السياسيين بولاية كاليفورنيا بتجنّب الانحراف في حملات «التشويه ونشر الخوف» ضد المرشحين المسلمين والعرب الامريكين والسياسيين المسلمين لهم خلال موسم الانتخابات الحالي.

العنصرية بدأت من حاكم كاليفورنيا المشلل المتجرف شورانزينغر، ولم تنته حتى الان، واذا كانت الادارة الأمريكية الفيدرالية تود مواصلة الحديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان فان عليا ان تعارض تلك الحقوق في ازهاق في مهد الديمقراطية ذاتها، وهذا يحتم عليها ادانة محاولات نشر الخوف من الاسلام المسلمين عن طريق وضم المرشحين المسلمين والعرب الامريكين افسراء بالتحرف.

من المؤسف ان يستغل بعض المسؤولين في الادارة الامريكية التحيز العنصري ضد الاسلام في حملات تشويه ونشر للخوف بهدف تحقيق اغراض سياسية، ويخفي ان نشور في هذا السياق لا يتعرض له بلال دالاتي-وهو مرشح جمهوري من أصل شرق اوسطي بانتخابات مجلس ممدينة اتاهيم بجنوب كاليفورنيا-من حملات تشويه، حيث يتعرض الاتي لهجوم شرس من قبل شجون ستيل الرئيس السابق للهنز الجمهوري بكاليفورنيا، والذي يلبسند

السنة الثامنة عشرة – العدد 5426 الاربعاء 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006- 17 شوال 1427 هـ



الفاكس

وحد الشرف السوري!

أحمد الخليل*

■ حين تسرب اختراع اسمه الفاكس الى سورية عبر الحدود بداية التسعينات من القرن العشرين له حاولت الحكومة ضيقه واخصاعه لرسموم معينة، فكان اغلب مستخدميه يستخدمون سرا واحيانا تتمكن مؤسسة الاتصالات من ضبطه ملتصبا بتسهيل الرسائيات والتواصل بين التجار والمؤسسات والشركات والافراد... وكان يغرّم صاحبه المتلبس بالتراسل عبره...

في تلك الفترة من بدايات التسرب التقني الى (الشعب البياق) لم يكن يدور في زوارب الخ الحكومي القدرات المذهلة للفاكس لذلك راودته عن نفسه بحذر...

وانتصر الفاكس على الحذر وتجزر وأصبح جهازا لا غنى عنه في كل المؤسسات حكومية وغير حكومية (طبعاً هذا الكلام قبل دخول

الايبيك وثورة الانترنت الى البلد).

واكتشفت الحكومات مذبلة في الفاكس اضافة الى ميزاته المعروفة ايضا للقرارات الحاسمة وبسريرة وبسرعة وخاصة في فترات هبات (مكافحة الفساد).

واهم القرارات التي تصل عبر الفاكس هي قرارات الاقالة لبعض المدراء والمسؤولين

وغالبا ما يكون الجهاز في مكاتبهم فيكونون

أول الملتمين عليه.

فقبل ساعة من وصول (الفاكس – الاقالة)

ربما يكون المسؤول في قمة المجد، وحاذاً

في ثقة القيادة)، وما ان تصل ورقة مطبوعة

من فئة (A4) عبر الجهاز اللعين حتى يكون

المسؤول في الحضيض وقبل ان يحزم أمتعة

مكتبه تكون الاشاعة سيلاً جارفاً في كل

الامكنة يقتلع بانفداعه كل المجد السابق

والهيبة الحكومية التي احتمى في اهابها زما

أخضر.

هذا ما حدث مع الكثيرين منهم محمود

سلامة رئيس تحرير «الثورة» السابق-محمد

الفنان زهير رمضان مدير المسارح

والموسيقى السابق-ومنذ مدة الدكتور فايز

الصايغ مدير عام الهيئة العامة للاذاعة

والتلفزيون السابق... دون أن تحوي هذه

(القرارات –الفاكسات) أي مسوغات أو

مبررات اللهم الا (بناء على الملحة العامة)...

وقرارات الاقالة عموماً تشبه في كثير

قرارات التعيين فلا أحد يستطيع أن يعرف ما

المرجعية تعين المدراء مثلاً وما هي

الشروط اللازمة للتعين ففاكس المجد ينهيه

فاكس الاقالة.

الفاكس الصايغ الأخير الذي أقال الدكتور

فايز الحكيك أطلق شائعة (توريدات أجهزة

سانا) حين كان الصايغ مديرها العام (1991-

2000) وقضية التوريدات ثلاثة عشر مليون

ليرة سورية!

والطرف في الامر هو: اذا كان قرار

التعويض صحيحا ماذا نأتم عليه الحكومة كل

الوقت، هل تحسب هيئات التفقيش

قراراتها للوقت المناسب ام ان الامر لا يعيدو

كونه نتاج صراع بين بعض مراكز القوى

تصفي حساباتها مع بعضها البعض فتكون

صحتها الحقائق الاضغف ايضا هيئات

التفتيش والرقابة مجرد عبء مأمورين!!

لكن يحم الدكتور الصايغ وحتى الاسم

القريب الاعلامي القوي والصوت الواضح في

الدفاع عن سياسات الدولة لذلك عاد كمدبر

صالح للاداعة والتلفزيون بعد ابعاده الى

صحيفة «الثورة» لمدة عامين تقريباً اثر عرض

حلقة من برنامج عبر الحسيط (2003)

استضافت بها مرح البقاعي سفير امريكا

السابق في سورية تيودور قطفول.

تري كيف يتحدد الخطأ والصواب بنظر

الحكومة وما هي معايير الشرف والفساد

بنظرها، وهل هيئات التفقيش الكثيرة أثرت

على الفساد او حتى قللت منه!!

منذ عدة اعوام اتهم الدكتور عصام الزعيم

بالفساد ومن اتهمه هو الآن يعاني من التهمة

نفسها وامواله هلك الحجز واتهام الزعيم لم

يكن في النهاية الا مسالة كيدية من رئيس

مجلس الوزراء السابق (ميرو).

واذا كان القضاء هو الجيب الخولة باتهام

الاشخاص ومحاكمتهم، هل صدر اتهام قضائي

او قرار حجز من القضاء على أموال الدكتور

الصايغ!!

ان سياسة الحكومة تؤدي لأن يكون كل

المسؤولين والمدراء فاسدين تحت الطل

بوتالتي يفيد الجميع بالخوف وتخفتي في

المبادرة وتراوح المؤسسات في مكانها، فافضل

المدراء حسب سياسة الحكومة ائدير او الوزير

الخائف الراضخ للضغوط من الشمال واليمين

الذي يتقن تمسيح الجسوخ وسائر أنواع

الاقذشة.

ثم ان هذا الرقب (13 مليوناً اصبح مجالا

للتنذر بين الناس كونه رقما صغيرا جدا

بحسب الخصوصية السورية فهل يقارن مثلا

بخمسة ملياتر دولار لأحد المتنفذين تم

كتشفها بعد موته وعلى لسان ابنه مودعة في

بنوك فرنسية؟

وبالمقارنة تنوصل الى الرقم المذكور

يدخل في خانة الشرف والامانة وخدمة

المصلحة العامة لذلك نقترح ان تضع حكومتنا

حدا للمشرف السوري يكون الفايصل بين

الفساد والالافساد، وهذا الحد يحدد عن

الاعتبار قيمة الليرة حسب سعر الصرف

الحالي ومكاته ومياتر المسؤول....

وكاتقترح قابيل للنقاش تري وضع مبلغ

خمسين مليون ليرة سورية كحد أعلى للمشرف

الحكومي يعقفي ما دونه من اية مسؤولية

قانونية فيما يساهم اقتراحنا هذا بمحاربة

الفساد.... تنتمنى ارساله (لتفخراح) الى

الحكومة بالفاكس!

* صحافي من فلسطين يعقم في الامارات

jmajaida@hotmail.com